Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (٩٨) المجلد (٢) كانون الأول ٢٠٢٣

اشتراطات لزوم الفعل بين القدماء والمحدثين

أ.د. غادة غازي عبد المجيد ميسم سمير محمد

جامعة ديالى – كلية التربية للعلوم الإنسانية

Abstract

The importance of the phenomenon of transgression and intransigence is related to the meaning, and that adding a letter or changing it from a specific word can lead to a change in the meaning of that word. The ancients set and the modernists followed them with criteria for discrimination. Some of the modernists were satisfied with them, and some of them expanded and added new signs of distinction. Therefore, this research will stand on these conditions and their adequacy in determining the type of verb within the structure.

Email:*Mysmso162@gmail.com*
ghada.ar.hum@uodiyala.edu.iq

Published:1-12-2023

Keywords اشـــتراطـات، لزوم، قـدمـاء، محدثين.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص:

تأتي أهمية ظاهرة التعدي واللزوم مرتبطة بالمعنى، وأنَّ زيادة حرف أو تغييره من كلمة معينة يمكن أنْ يؤدي إلى التغيير في معنى تلك الكلمة، ونتيجة لمكانة هذه الظاهرة وضع اللغويون اشتراطات معينة تميز الفعل من حيث تعديه أو لزومه؛ فقد وضع القدماء واتبعهم المحدثون ضوابط للتمييز، فمن المحدثين من اكتفى بها، ومنه من توسع فأضاف علامات جديدة للتمييز؛ لذلك فإنَّ هذا البحث سيقف على هذه الاشتراطات ومدى كفايتها في تحديد نوع الفعل داخل التركيب.

المقدمة:

بسم الله الذي مَنَّ على عباده بعلمهِ، والصَّلاة والسَّلام على رسوله خاتم أنبيائه، ومبلّغ رسالته، وصفوته من خلقه، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد، فتناول الباحثون في دراساتهم لمباحث التعدي واللازم مفصلًا بحثيًا خاصًا بالفعل اللازم من جهة الاشتراطات، التي يُفترض أنْ تتوافق في الفعلِ ليكونَ لازمًا، وقد تبيّن بوساطة استقرائي لما قدّمه المحدثون في هذا البحث أنَّ مدارَ الأمر لديهم يتجه إلى جهتين، أحدهما: تتعلق ببنية الفعل، والأخرى: بدلالته؛ أي من جهتيّ اللفظ والمعنى؛ وعلى هذا الأساس قسمّت المبحث على فقرتين، الأولى: تخص الأبنية التي يفترض أنْ يأتي عليها الفعل اللازم، والثانية: تخص الدلالات التي إذا أداها الفعل يكون لازمًا، وفيما يأتي تفصيلًا لذلك.

أوّلًا: أبنية الفعل اللازم:

للبنية الصرفية مكانة بارزة؛ وذلك يأتي من كونها مرتبطة بالفعل ومعناه، ومعنى هذهِ البنية يختلف ما إذا كانت مستقلة أم متعددة بسياق معين(١)، ووَقَفَ المحدثون في بحثهم في التعدي واللزوم عن الأبنية التي صُنّفت على أنَّها خاصة بالفعل اللازم، وقد تبيّن بوساطة استقرائي أنَّ مجموعها لا يتجاوز العشرين بناءً، وهي: (فَعُلَ، فَعَلَ، فَعِلَ، أَفْعِلَ، افْعَنْلَلَّ، افْعَوْعَلَ، افْعَنْلَلَ، افْعَوْعَلَ، افْعَنْلَلَ، افْعَنْلة، اسْتَفْعَلَ، انْفَعَلَ، انْفَعَل المضارع لمتعدٍ واحدٍ، تَفَعْلَلَ، فَوْعلَّ، تَفَاعَلَ، تَفَعَّلَ، افْتَعَلَ، تَمَفْعَل، تَفَيْعَل، تَفَعْلَى، تَفَوْعَل)(٢).

تجدر الإشارة إلى أنَّ هذا التحديد الذي ذكره المحدثون تحديدٌ سبقه إليهم القدماء؛ فقد ذكروها في كتبهم؛ إذ ذكروا الأوزان التي تكون لازمة، ومن هذهِ الأوزان (فَعُلَ) بضمّ العين؛ فأفعال هذهِ الأوزان عُدَّت لازمة، قال سيبويه: ((وفَعِلَ على ثلاثة أبنية، وذلك: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، نحو: قَتَلَ، وَلَزِمَ، وَمَكُثَ، فالأوّلان مشتركٌ فيهما المتعدي وغيره، والآخر لما لا يتعدّى كما جعلته لما لا يتعدّى حيثُ وقع رابعًا))(٣).

وقال المبرّد في باب معرفة الأفعال، أصولها وزوائدها: ((فالفعل من الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضيًا، يكون على (فَعَلَ)؛ فيشترك فيه المتعدي وغير المتعدي، وذلك نحو: ضَرَبَ، وَقَتَلَ، فهذا متعدٍّ، وَجَلَسَ، وَقَعَدَ لما لا يتعدى، ويكون على (فَعِلَ) فيهما؛ فما يتعدّى فنحو: شَرِب، ولَقِمَ، وأمَّا ما لا يتعدّى فنحو: يَطِر، وخَرِق، والفعل الثالث لما لا يتعدّى خاصة، إنَّما هو للحال التي ينتقل إليها الفاعل، وذلك ما كان على (فَعُلَ)، نحو: كَرُم، وظَرُف، وشَرُف))(٤).

يتبيّن مِمَّا ذُكر سابقًا أَنَّ ما كان على وزن (فعل) مِمَّا كانت عينه مفتوحة أو مكسورة؛ فإِنَّهُ يكون لازمًا ومتعديًا؛ ولكن ما كان على الوزن نفسه؛ ولكن بضمّ عينه فإِنَّهُ يكون مقتصرًا على الفعل اللازم فقط، وقد جمع الأوزان التي ذكرها المحدثون أحد القدماء، وهو ابن هشام؛ فقال فيها: ((الأمور التي لا يكون الفعل معها إِلَّا قاصرًا هي...، ما كان على فَعُل بالضمّ، نحو: ظَرُف، وشَرُف، ما كان على فعَل بالفتح، نحو: ذَلَّ...، ما كان على وزن فَعِل بالكسر، نحو: قَوِي، ما كان على وزن أفْعَل، نحو: أحْصَدَ الزرع...، ما كان على وزن أفْعَنلَّ، نحو: اقْشَعرَّ، ما كان على وزن افْعَوْعَل، نحو: إكْوَهَدَ الفرخ إذا ارتعد...، ما كان على وزن افْعَنْلل، نحو: إحْرَنْجَمَ...، ما كان على وزن افْعَنْلَلَ، نحو: اقْعَنْسَسَ الجمل، ما كان على وزن افْعَنْلى، نحو: إحْرنْجى الديك، إذا ارتعشَ...، ما كان على وزن اسْتَفْعَل، اسْتَحْجَرَ الطين...، ما كان على وزن انْفَعَلَ، نحو: انكسر...، المطاوعة لوزن واحد، نحو: كسرته فانْكَسَر...، الرباعي المزيد، نحو: تَدَحْرَجَ))[٥].

هذه هي الأوزان التي يفترض أَنْ يكون عليها الفعل اللازم قد ذكرها هؤلاء القدماء، وجميع من أتى بعدهم كان قد ذهبَ مذهبهم ولم يأتِ بجديد[٦].

أَمّا المحدثون فقد ذكروا كذلك الاشتراطات التي تخص الفعل اللازم؛ ولكن في ضمن عناوين مختلفة، وكان أَغلبهم قد وجهها إِلى اتجاهين، كما فعل القدماء، الاتجاه الأَوّل: خاصًا بالوزن، والثَّاني: بالمعنى، أو بدلالات هذهِ الأوزان، ومن هؤلاء الدكتور خليل إبراهيم العطية؛ فقد ذكر أَنَّ للفعل اللازم صورًا يُستدل بها عليه؛ فقد ذكر الأوزان التي ذكرها القدماء، والتي يكون عليها الفعل لازمًا؛ فقال فيها: ((أهم ما يجابهنا في الفعل اللازم، قلّة أفعاله، إذا ما قيست بالمتعدي، وقد ذكرنا من قبل إِنَّ هذا أمر ملفت للنظر، وانتهينا إِلى القول بأَنَّ ذلك مفيدًا لترجيح قدمه؛ فلا غرابة أَنْ ألفينا صور محددة، وأهمها:... أفعال دالة أوزان معينة... افْعلل...، افوعل...، افعنلل...، افعنلى...، افعوعل...، استفعل...، أفعل))[٧].

ومن الأبنية التي ذكرها أبو أوس الشمسان أَنَّها أكثر ما تجيء غير متعدية، وهي: (تَفَعْلل، وتَفَيعَل، وتَفَعْلَى، وتَفَعْنَل، وتَفَوْعَل، وتَمَفْعَل، وتَفَوْعل)، وتكون هذه الأوزان غير متعدية؛ لأَنَّها مطاوعة للفعل، فقال نقلًا عن ابن عصفور متحدثًا عن هذه الأوزان: ((وأكثر ما تجيء غير متعدية؛ لأَنَّها مطاوعة للفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب، نحو: دَحْرَجْتَهُ فَتَدَحْرَج ومَدْرَعْتَهُ فَتَمَدرع، وكذلك باقيها؛ فكان الغالب عليها – لذلك – عدم التعدي حتّى تكون كـ(انْفَعَلَ)))[٨].

وفي دراسة أُخرى لَهُ ذكر أبنية أُخرى للفعل اللازم، وأعطاها دلالات تفرّد بها عن غيره سنذكرها لاحقًا، ومن هذه الأبنية: (فَعَل – يَفعَّل)، و(فَعَل – يَفْعُل)، و(فَعَلَ – يَفْعِل)، و(فَعِلَ – يَفْعَل)، و(فَعُل – يَفْعُل)، و(فعْلل – يَفعْلِل)، هذه هي أبنية الفعل اللازم المجرّد التي ذكرها، أَمّا أبنية الفعل اللازم المزيد فهي: (أفْعَل – يُفْعَّل)، و(فَعَّلَ – يُفَعِّل)، و(تَفَعْل – يَتَفَعَّل)[٩].

ذكر القدماء هذه الأبنية التي خصها الشمسان بالفعل اللازم، فمنها ما خُصَّ بالفعل اللازم، ومنها ما كان مشتركًا بين التعدية واللزوم؛ لذلك ما ذكره الباحث فيه وجهة نظر؛ لأَنَّ ليس كُلّ الأوزان التي ذكرها مقتصرة على الفعل اللازم؛ قال سيبويه عن هذه الأوزان: ((اعلم أَنَّهُ يكون كُلّ ما تَعَدَّاك

إلى غيرك على ثلاثة أبنية، على فَعَلَ يَفعِلُ، وفَعَلَ يَفعُلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، وذلك [نحو]: ضَـرَبَ يَضـرِبُ، وقتلَ يَقتُلُ، ولقِمَ يلقَمُ، وهذهِ الأضـربُ تكون فيما لا يتعداك، وذلك نحو: دَلَسَ يدلِسُ، وقعدَ يَقْعُدُ، وركبَ يَركَنُ، وما لا يتعداك ضربٌ رابع لا يشركه فيه ما يتعدَّاك، وذلك فعُلَ يَفعُل، نحو: كَرُمُ يَكْرُمُ))[١٠].

فضروب الأفعال الأربعة هذهِ يجتمع في ثلاثة ما يتعداك وما لا يتعداك، ويختص بالرابع ما لا يتعدى، وهو: (فَعُلَ يَفْعُلُ)، أمّا بناء (فَعْلل – يُفَعْلل) فإنَّهُ يأتي من اللازم والمتعدي[١١]، وبناء (تَفَعَّل) فـإنَّـهُ يكون لازمًـا، إلَّا إذا دَلَّ على المطـاوعـة، قـال المبرّد: ((ويكون الفعل على تَفعَّل ويكون على ضربين على المطاوعة من – فَعَّلَ – فلا يتعدى، نحو قولك: قَطَعْتُهُ فَتَقَطَّع))[١٢].

ويبدو لي أَنَّ هذه الأبنية التي ذكرها الشمسان أَنَّها أبنية خاصة بالفعل اللازم، لم تكن مقتصرة على هذا الفعل فقط، فمنها ما اقتصر على هذا الفعل، كبناء (فَعُلَ – يَفْعُل)، و(تَفعَّل)، و(تَفَعْلل)[١٣]، أَمّا بقية الأبنية فكانت مشتركة بين ما هو لازمٌ ومتعد[١٤].

ومن بين الأبنية الأخرى التي ذكرها المحدثون وخُصت بالفعل اللازم، وزن (فُعُول)[١٥].

وهناك من الباحثين من فَصَّـلَ القول في بعض الأوزان، ومنها: وزن (اسْـتَفْعَل)؛ فقد خَصَّ القدماء[١٦] هذا الوزن بالفعل اللازم، كما ذكرنا سـابقًا، وذكرت الباحثة إحسـان حسـن صـالح أَنَّ هذا الوزن لا يدّلُ في كُلّ أحوالهِ على اللزوم، وذلك بقولها: ((وليس كُلّ تحويل لصيغة (اسْتَفْعَل) تؤدي إلى لزومه؛ فقد تؤدي صـيغة (اسْـتَفْعَل) إلى التعدية إلى مفعولين، إذا كان الفعل متعدِّيًا إلى واحد، نحو: استكتبته الكتاب، واستغفرت الله))[١٧].

والذي يتبيّن لي بوساطة ما ذكرته الباحثة أَنَّ وزن الفعل يُعَدُّ أحد الاشتراطات البارزة لمعرفة الفعل من حيثِ تعديته أو لزومه، ولاسِـيَّمَا إذا كان مدار البحث هو القُرآن الكريم[١٨]؛ لذلك قيل: ((الصـيغ التي وضـعها العلماء تحت أقسـام الفعل اللازم، هي خير ما يمكن فعله لتحديد ما إذا كان ذلك الفعل لازمًا أم لا، وإنْ كانت أفعالها قد تخرج عن هذهِ القاعدة؛ فصـيغة: (فَعُلَ) مثلًا وجِدت متعدية في الفعل (بَصُرَ) في قوله تعالى: ﴿ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ﴾ [السجدة:١٢]))[١٩].

فالباحث حقق هذهِ النتيجة بوسـاطة التطبيق على آيات القُرآن الكريم، وهكذا بقية الأوزان؛ فوزن الفعل كما ذكرنا سابقًا هو شرط من الاشتراطات الكثيرة التي بها يمكن تحديد الفعل؛ وذلك لأَنَّ هذا الشـرط أَحيانًا لا يُعَدُّ كافيًا لتحديد نوعية الفعل؛ لأَنَّ هناك ما يجعل الوزن اللازم متعدًا، وهكذا بالعكس؛ فبنية الفعل تُعدُّ جزءًا من أمورٍ أُخرى كثيرة؛ لذلك قال الدكتور ناصر سعيد العيشي عن هذهِ عن هذه الظاهرة ومحددتها: ((اللزوم تحكمهُ طبيعة بشـرية ممثلة في الغرائز، أو طبيعية مادية ممثلة في الألوان وغيرها، أو طبيعية لغوية ممثلة في بنية أو دلالة صـوتية))[٢٠]، كذلك كان الباحث مراد غالب الذنيبات من الذاكرين لهذهِ الأبنية، إلَّا أَنَّهُ لم يقف مع من اعتمدَ على الأبنية فقط في تمييز الفعل اللازم؛ وذلك لوجود خاصية الاشتراك بين هذه الأبنية[٢١].

ويبدو لي بعد تتبعي لما ذكره المحدثون أَنَّ جميعهم قد عَدَّوا وزن الفعل أو بناءهِ شـرطًا من اشـتراطات لزومه؛ ولكن وجه الاختلاف يكمن في تطبيق هذه الأبنية؛ فمن هؤلاء من جعل ميدان

دراسته في تطبيق هذهِ الأوزان على القُرآن الكريم، ومنهم من جعل ميدان تطبيقه على الحديث النَّبويّ الشَّريف، ومنهم من جعل من النصوص الفصحى حقلًا لتطبيق هذهِ الأوزان[٢٢].

فخلاصة ذلك وبعد استقرائي لما ذُكِرَ أَنَّ العلماء – قدماء ومحدثين – لم يكتفوا بأبنية الفعل وحدها في تمييز الفعل من حيث تعديه أو لزومه؛ ولكن عدّوها ركنًا من الأركان البارزة التي بها يجري تحديد نوعية الفعل، ولاسِيَّمَا عند تطبيق هذهِ الأوزان على آياتٍ من القُرآن الكريم؛ إذ نتج بوساطة هذا التطبيق معرفة الكيفية التي يكون بها الفعل لازمًا أو متعديًا؛ فمثلًا: صيغة (أَفْعَل) إذا خرجت إلى معنى مختلف تؤدي إلى تعدية الفعل، مثل قوله تعالى: ﴿ۀ ہ ہ ہ ھ﴾ [الروم:١٠]؛ فالفعل (أساءَ) إذا كان بمعنى (اقترف) فهو متعدٍ، وهنا تعدى الفعل؛ لأَنَّهُ جاء على هذا المعنى، فضلًا عن أَنَّ المعنى الغالب لهذا الوزن هو التعدي؛ أي أَنْ يجعل ما كان فاعلًا للازم مفعول للمعنى الفعل فاعلًا لأصل الحدث على ما كان[٢٣]، وكذلك الأمر نفسه في صيغة (تَفَعَّل)؛ فقد تأتي هذه الصيغة متعدية، كما في قوله تعالى: ﴿ڳ ڳ﴾ [الحديد:٢٧][٢٤]؛ لذلك لا يمكننا الاعتماد على أبنية الأفعال وحدها في التمييز.

ثانيًا: دلالات أبنية الفعل اللازم:

ذكرنا سابقًا الأبنية التي ذكرها العلماء القدماء والمحدثون وصُنفت على أَنَّها أبنية خُصت أو كَثُرت بالفعل اللازم؛ فلكُلّ وزن من هذهِ الأوزان توجد دلالة معينة ذكرها العلماء، وجعلوها صورة للاستدلال على هذا الفعل؛ قال المرادي (ت٧٤٩ه) في شرحه لألفية ابن مالك: ((إِنَّ من اللازم ما يستدلّ على لزومه بمعناه ومنهُ ما يستدل على لزومهِ بزنتهِ))[٢٥].

فالاشتراطات التي بها يَلزم الفعل قُسمت على قسمين، كما ذكرنا سابقًا، الأَوّل: كان خاصًا بالمبنى، والثَّاني: خاصًا بالمعنى، وقد فصّلنا القول بالقسم الأَوّل سابقًا، أَمّا القسم الآخر وهو الخاص بالمعنى فقد ذكره العلماء القدماء واتبعهم المحدثون في ذكر هذهِ المعاني، فمن المحدثين من نهجَ نهجهم في ذكرِ دلالاتِ هذه الأبنية، ومنهم من ذَكَرَ دلالات جديدة خُصت لهذهِ الأوزان، فمن القدماء من ذكرَ هذهِ المعاني وهو سيبويه؛ إذ ذكر أوّل هذه المعاني وهي مجيء الفعل اللازم من أفعال السجايا التي خُصت بوزن (فَعُلَ) اللازم؛ فقال فيها: ((وأَمَّا سَرُعَ وبَطُئَ فكأَنَّهما عزيزة، كقولك: خَفَّ وثُقلَ، ولا تُعَدِّيهما وإلى شيء، كما تقول: طَوَلتُ الأمدَ وعَجَّلتهُ، وتقول: فَتَنَ الرجُلُ وفَتِنْتَهُ، وحَزِنَ وحزنتُهُ، وَرَجَعَ ورجَعتُهُ))[٢٦]، فالأفعال الدّالة على السجايا أو الطباع تُعدُّ من ضمن اشتراطات لزوم الفعل الخاصة بالمعنى، ومن أفعال هذه الأوزان: (سَرُعَ) و(بَطُؤَ)؛ أي بمعنى: صارَ طبعهُ الإسراع والإبطاء؛ لذلك ذكر سيبويه عدم تعديتهما، وقد أجرى سيبويه الأفعال الدّالة على عارض أو طارئ، كـ(فَتَنَ، وحَزُنَ، وَرَجَعَ) مجرى الأفعال الدّالة على الغرائز أو السجايا، وكذلك نرى الأمر نفسه في ما دَلَّ على لون أو عيب؛ فقال: ((ومثلُ حَزِنَ وَحَزَنتُهُ: عَوِرَت عينهُ وعُرْتُها، وزعموا أَنَّ بعضهم يقول:

سِدْتُ عينهُ وسُدتُها، كما قالوا: عَوِرتْ عينهُ وعُرْتُها...، وكما قالوا: سَوَّدْتَهُ))[٢٧]، فهذه الأفعال جميعها أُلزمت؛ لأَنَّ دلالاتها عُدّت من اشتراطات لزوم الفعل.

وقد جمع ابن مالك هذه الاشتراطات بقولهِ:

ولازمٌ غـيـر الـمـدعـى وحـتـم لـزوم أفـعـال الـسـجـايـا كَـنَـهُـمَ

كذا افعنلل والمضـاهي اقعنسـسـا وما اقتضـى نـظـافـةً أو دَنَسَـا

أو عـرضًـا أو طـاوع الـمـعـدى لـواحـدٍ كـخـمـدَّ فـامـتـدا[٢٨]

وذكر ابن هشـام كذلك هذهِ المعاني جميعًا؛ فقد ذكر أَنَّ هذهِ المعاني تكون من ضـمن الأمور التي لا يكون معها الفعل إلَّا قاصـرًا، وهي: ((ما دَلَّ على سـجية، نحو: لَؤَمَ، وما دَلَّ على عرض، نحو: فَرِحَ...، ما دَلَّ على نظافة، نحو: ظَهُرَ..، ما دَلَّ على دنس، نحو: رَجَسَ...، ما دَلَّ على لون، نحو: أَحْمَرَ...، إحْمَار...، ما دَلَّ على حلية، نحو: كَحِلَ، وشَنِبَ))[٢٩].

والجدير بالذكر أَنَّ العلماء قديمًا قد اعتنوا بهذهِ الأبنية ودلالاتها؛ فمنهم من ذكرها ضـمنًا في أثناء كتبهم، بدءًا من سـيبويه[٣٠]، واتبعه آخرون[٣١]، في حين أفردَ بعض العلماء أبوابًا خاصـةً بذكر دلالات هذهِ الأبنية؛ فقد ذكرها ابن فارس (ت٣٩٥ه) في باب أسـماه: ((باب أبنية الأفعال في الأغلب الأكثر))[٣٢]، كذلك ذكرها ابن عصـفور (ت٦٦٩ه) في باب أسـماه: ((ذكر معاني أفعال مجردة من الزيادة وغير مجردة وتبيين المتعدي منها وغير المتعدي))[٣٣].

أَمّا المحدثون فقد تنهبوا على مكانة السـياق[٣٤] في تحديد دلالات الأبنية تجسـد ذلك في نصٍّ بارزٍ ذكره الدكتور تمام حَسّـان، يتحدّث فيه عن معاني الصـيغ وربطها بالعلاقات السـياقية؛ فقال فيها: ((على أَنَّ معاني الصيغ الصرفية وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية؛ فنحنُ نعلم أَنَّ الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول به بغير واسطة، ونعلم أيضًا أَنَّ بعض الصـيغ معناها اللزوم، وذلك كالمضـارع والمبني للمجهول من المتعدي لواحد، وأفعال السـجايا، مثل: (فَعُلَ – يَفْعُل) بضـمّ العين، فمعنى الصـيغة الصـرفية ينشـأ عن علاقتها السـياقية))[٣٥]، فالسـياق الذي يرد فيه الفعل في كونهِ لازمًا أو متعديًا هو الذي يحدد معنى الصيغة مثلًا كما ذُكِرَ الوزن (فَعُلَ) ودلالاتهِ؛ فاذا ورد في ضمن السياق الذي يرد فيه الفعل الذي على هذا الوزن فهو يكون بذلك لازمًا يدلّ على السجية.

وقد فصل المحدثون القول في دلالات هذهِ الأبنية على أَنَّ الدلالات التي حددها لم تقتصر على ما تقدّم ذكرهُ عند القدماء، نذكر من ذلك ما ذكره الدكتور خليل إبراهيم العطية من أَنَّ كُلّ فعل دال على الطبيعة البشـرية أو السـجية فهو لازم على زنة (فَعُلَ)، فالحُسـن على سـبيل المثال ليس مِمَّا يمكن اكتسـابه عن طريق الزينة وإنَّما هو بفعل الخالق[٣٦]، فقال نقلًا عن ابن يعيش: ((وزن: (فَعُلَ) –

المضـــموم العين – مختصًـــا بأفعال الطبائع؛ لأَنَّهُ موضـــوع للغرائز والهيئة من غير أَنْ يفعل بغيرهِ شيئًا))[٣٧].

وقال الباحث: مراد غالب الذنيبات عن دلالة هذا الوزن: ((أَنْ يكون من أفعال الســجايا والغرائز؛ أي الطبائع، وهي ما دَلَّت على معنى قائم بالفاعل لازم لَهُ، مثل: شَـــجُعَ، وجَبُنَ، وحَسُـــنَ، وشَجُعَ))[٣٨]، وذكر الشمسان وباحثون آخرون[٣٩] مصطلح (أفعال النفس)؛ بوصفها دليلًا على لزوم الفعل، فقال: ((وأَمَّا أفعال النفس التي لا تتعداها، نحو: كَرُمَ، وظَرُفَ))[٤٠].

وقد نبّه الدكتور صـــلاح السـيد على أَنَّ الدلالات الســابقة الذكر تُعدُّ سـمات ثابتة أو صـفات مستقرة في أصـحابها؛ فقال فيها: ((أفعال السـجايا وما أشـبهها مِمَّا تقوم بفاعلها ولا تجاوزهُ إلى غيرهِ؛ فهي أفعال تدلّ على الثبوت والاسـتقرار، وهي خاصـة بالطبائع فناسـبت الفعل اللازم توافقًا بين اللفظ والمعنى))[٤١].

فالاستقراء اللّغوي بَيَّنَ أَنَّ أوزان أفعال الطبائع جاءت على صورة (فَعُلَ) فقط بضمّ العين[٤٢]، أَمّا الباحثة إحسان حسن فقد كان لها رأي خالف ما ذُكِرَ؛ إذ ذكرت الباحثة أَنَّ هذهِ الصيغة ليست صيغة لازمة مقيسـة على الأفعال كُلّها، وقد ذكرت أَنَّ دلالة هذا الوزن متصـلة بفعليّ المدح والذمِ؛ فقالت عن الأفعال الدّالة على صـفة تُلازم صـاحبها: ((وهي تكون على وزن (فَعُلَ) ويتصـل بهذا ما يدخل تحت المدح والذم، مثل: شَـجُعَ، ونَهَمَ، وجَشِـعَ؛ فالملاحظ أَنَّ الفعلين الأخيرين بفتحٍ وكسـرٍ، وهذا يعني أَنَّ صيغة (فَعُلَ) هي الغالبة؛ ولكنَّها ليست مقيسة في كُلّ الأفعال الداخلة على هذا الباب))[٤٣]؛ فقد اختلفت الباحثة عن الســابقين في ذكرها اتصـــال دلالة هذا الوزن بالمدح والذم، مع عدم اقتصـــار هذا الوزن ودلالته على الفعل اللازم؛ بل هو الغالب في مجيء هذهِ الأفعال عليه، وإِنَّ في الغالب أَنْ تأتي مصادره على (فُعُولة) و(فُعْل)[٤٤].

فهذا يدلّ على أَنَّ اللّغة العربيّة تنماز بمرونتها؛ فلا توجد محددات ثابتة لها، وإِنْ وجدت هذهِ المحددات لا تُعَدُّ مقيدًا لها؛ لذلك كانت دلالة هذا الوزن وهو (فَعُلَ) هي نفســها بوزن (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)؛ لذلك لا يمكننا أَنْ نعدّ وزن (فَعُلَ) وزنًا قياسـيًا خاصًـا بالفعل اللازم؛ لذلك لا يمكننا قبول ما ذكره ابن هشـــام في مجيء فعلين فقط من هـذا الوزن متعـديـان، وهمـا: (رَحُـبَ)، و(طَلُعَ) بمعنى: (بَلُغَ، ووَسَعُ)[٤٥]، فما ذكرهُ ابن هشام من أَنَّ هذا الوزن مخصوص باللازم، ولم يأتِ منهُ إِلَّا هذان الفعلان لا يمكننا قبولهُ؛ وذلك لأَنَّ الباحثة إحسـان حسـن وجدت فعلًا آخر على هذا الوزن ورد متعديًا في القُرآن الكريم، وهو الفعل (بَصُـرَ) في قوله تعالى: ﴿ے ۓ ۓ ڭ ڭ﴾ [طه:٩٦]، وقوله تعالى: ﴿پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ﴾ [السجدة:١٢]؛ فالشاهد هو (بَصُرَ) وقد تعدى بنفسهِ وبحرف الجرّ[٤٦]؛ لذلك كان هناك خلاف في هذا الوزن، فمنهم من ذكر أَنَّهُ لازمٌ، ومنهم من ذكر تعديته؛ فالذي حلَّ هذا الخلاف هو الســـهيلي (ت٥٨١ه)؛ إذ قال عن وزن (فَعُلَ): ((الفعل غر المتعدي الذي لزم محلهُ ولم يجاوزهُ إلى غيرهِ؛ فهو فعل الفاعل نفســه؛ ولذلك جاء مصـدرهُ مثقلًا بالحركات؛ إذ الثقل من صـفة ما لَزِمَ محلهُ ولم ينتقل منهُ لغيره...، فإِنْ كان الفعل عبارة عَمَّا هو طبع وخُصْلة ثابتة، كـ(ثَقُلَ) بضمّ العين، وكـ(ظَرُفَ)...؛ فإِنَّك تُلزم في هذا الباب...، وَلَزِمَ مصدر (فَعُلَ) الذي هو طبع وخصلة وزن الفعال، نحو: الجَمال، والكَمال،

والبَهَاء، والجَلاء، والعَلاء...، هذا إذا كان المعنى عامًا لا يختص بخصـــلة واحدة؛ فإنْ اختصَ المعنى بخصـــلة واحدة صـــارَ كالمحدود ولزمتهُ هاء التأنيث؛ لأنَّ هاء التأنيث تَدُلُ على نهاية ما دَلَّت عليه، كالضربة من الضرب))[٤٧].

يتبيّن لنا من قول السهيلي أنَّ دراسة هذا الوزن وهي السجايا أو الطبائع إذا دَلَّت على العموم، كالجَمال مثلًا فهنا يكون وزن (فَعُلَ) لازمًا، أمّا إذا خُصـصـت هذهِ الدلالة بهاء التأنيث؛ أي أصـبحت مفردة، مثل: (مَلُحَ مِلاحة)، فهنا يكون وزن (فَعُلَ) متعديًا، مع إشـارتهِ إلى لزومه مصـدر هذا الوزن وهو (الفَعَال)، كالجَمَال، والكَمَال، فهذهِ كُلّها مصادر لازمة، وفي ذلك قالت الباحثة إحسان حسن: ((إنَّ الهاء تدلّ على الفعل المتعدي، وذلك عندما يختص المعنى بخصـــلة واحدة، أمّا إذا كان المعنى عامًا يشتمل على خِصال ولا يختص بخصلة، كقولنا: (جَمُلَ جَمالًا)...؛ فحينئذ الفعل لازم))[٤٨].

وجدير بالذكر أَنَّ هذهِ السمة التي اشترطها السهيلي وهي الثبوت والاستقرار في معاني أفعال الطبائع والسجايا ذكرها كما تقدّم الدكتور صلاح السيد في موضع سابق من هذا البحث[٤٩].

وقد اعتمد الدكتور ناصـر سـعيد العيشـي على الحركة واللفظ؛ لتحديد دلالة هذا الوزن، فقال: ((هذا حكم على حركة العين ضـــمًّا وفتحةً؛ حيث يكون معظم الأفعال جاريًا على هذا البناء، وما جاء مكسـورًا فهو بين الأمرين من تعدٍ أو لزومٍ))[٥٠]؛ فقد أعطى الباحث دلالة الثبوت والاسـتقرار لما كان مفتوح العين ومضمومها من وزن (فَعل).

وقال الباحث مراد غالب الذنيبات عن دلالة هذا الوزن: ((أَنْ يكون من أفعال السـجايا والغرائز؛ أي الطبائع، وهي ما دَلَّت على معنى قائم بالفاعل لازم لَهُ، مثل: شَـجُعَ، وجَبُنَ، وحَسُـنَ، وشَجُعَ))[٥١].

نلحظ مِمَّا سبق أَنَّ دلالة (السجية، أو الغريزة، أو الطبيعة، أو أفعال النفس) خاصية اشترك فيها أغلب العلماء قدماء ومحدثين؛ ولكن الاختلاف كان حَولَ هل هذا الوزن وهو (فَعُلَ) خاص باللازم وحدهُ أم هو مشـترك بين اللازم والمتعدي، ويبدو لي أَنَّ هذا الوزن مِمَّا اشـترك فيه التعدي واللزوم؛ وذلك لأَنَّ هناك من خَصَّ هذا الوزن فقط باللازم، ومع البحث والاستقراء الحديث وجدت أفعال متعدية على هذا الوزن كما ذكرنا؛ ولكن يمكننا القول: إنَّ أكثر أفعال هذا الوزن ودلالاته هي لازمة، مع اشـتراط أَنْ تكون دلالات بنية اللازم مِمَّا يتسم بالثبوت والاسـتقرار في ضـوء ما اسـتقرَّ عند القدماء والمحدثين كما تقدّم.

وقد التفت المحدثون إلى دلالات أبنية اللازم من البناءين (فَعِلَ) مكسـور العين و(فَعَلَ) مفتوح العين، مشـيرين إلى معاني جديدة لم تذكرها لهذين البناءين في ما ذُكِرَ من اشـتراطات دلالات أبنية الفعل اللازم؛ فقد ذكر الشـمسـان دلالات الوزن (فَعَلَ)، وكانت مختلفة عَمَّا ذكرهُ العلماء، فمن هذهِ الدلالات التي ذكرها لهذا الوزن، هي الدلالة على حكاية الحديث؛ إذ قال: ((المقصـود بحكاية الحدث أَنَّ الفعل لا يُعبر عن معنى مفرد تعبير اللفظ المفرد، وإنَّما يُعبر عن معنى تُعبر عنهُ حمله؛ فالفعل (خَتَمَ) يعني: وضع خاتمة، ومثلهُ: الفعل: طَبَعَ...، قال تعالى: ﴿ئۇ ئۇ ئې ئې ئى ئى ﴾ [التوبة:٩٣]))[٥٢].

وكذلك من ضمن الدلالات التي ذكرها لهذا الوزن الدلالة على حالة سيكولوجية[٥٣]، ويبدو لي أَنَّ الباحث استعمل هذا المصطلح؛ لأَنَّهُ خاصٌ بأفعال النفس، مثل: (ذَهَلَ)؛ قال تعالى: ﴿ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ﴾ [الحج:٢]؛ إذ ذكر أبو عبيدة (ت٢٠٩ه) معنى (ذهل) قال: ((أي: تسلو وتنسى))[٥٤]، وهو عند المبرّد بمعنى: (الانصراف)؛ إذ قال: ((الذهول: الانصراف، يُقال: ذَهَلَ عن كذا وكذا: إذا انصرف عنه إلى غيره))[٥٥].

وقد أنكر الشمسان هذهِ المعاني المذكورة؛ وذلك بقولهِ: ((وليس السلو، أو النسيان، أو الانصراف من معاني الذهول، وإنَّما هي من مظاهره ولوازمه؛ ولعل الذي دعا إلى ذكر هذه المعاني عندهم هو وجود الحرف (عن) الملازم للأفعال (سلا)، و(انصرف)))[٥٦]؛ ولعل ما ذكره الشمسان في ردّهِ على ما ذكرهُ أبو عبيدة والمبرّد من معاني فيه نظر؛ لأَنَّ أَغلب القدماء كانت معانيهم تدور حول الانصراف، والسلو، والانصراف، والدليل على ذلك قول الفراهيدي: ((الذَّهل: تركك الشيء تنساه على عمد، أو يشغلك عنه شاغل))[٥٧]، وقال كذلك: ((سَلِي فلانٌ عن فلانة: ذُهِلَ عنهُ، وتناساهُ))[٥٨].

كذلك نرى المعنى نفسه عند الصاحب بن عباد (ت٣٨٥ه)؛ إذ قال: ((الذَّهْلُ: تركك الشيء تنساه على عمدٍ))[٥٩]، كذلك الحال عند الباقين نرى المعنى نفسه[٦٠]؛ فالترك، والدهشة، والنسيان، والسلو، والانصراف، هذه كُلّها معاني الفعل (ذَهَلَ).

كذلك من ضمن دلالات الذي ذكرها لهذا الوزن ((الدلالة على حالة فسيولوجية))[٦١]، مثل: (لَهَثَ)، وقد مَثَّلَ لهذهِ الدلالة بقولهِ تعالى: ﴿ۈ ۇ ۆ ۆ ۈ ۇ ۋ﴾ [الأعراف:١٧٦]، وكذلك من هذه الدلالات (الدلالة على الحركة الأفقية)، كالفعل (طَغَى)، وَمَثَّلَ لَهُ بقولهِ تعالى: ﴿ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې﴾ [طه:٢٤]، ومن دلالاته (الدلالة على الظهور)، مثل: (جَهَرَ)، وقد مثل هذهِ الدلالة بقولهِ تعالى: ﴿ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ﴾ [الرعد:١٠]، ومن دلالاته كذلك (الدلالة على السكون)، ومثلها بالفعل (هَجَعَ) في قوله تعالى: ﴿ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ﴾ [الذاريات:١٧]؛ فالهجوع هو: النوم والسكون[٦٢]، علمًا أَنَّ هذا الوزن يكون مشتركًا بين المتعدي واللازم[٦٣].

وقد ذكر دلالات الوزن (فَعِلَ) المكسور العين، مثل: (الدلالة على حالة سيكولوجية)، ومثل لهذهِ الدلالة التي على هذا الوزن بالأفعال، مثل: (بَخِلَ، وجَذِعَ) في قوله تعالى: ﴿ئې ئې ئى ئى ئۈ ئۈ﴾ [الليل:٨]، وقوله تعالى: ﴿ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ﴾ [إبراهيم:٢١]، ومن دلالاته كذلك (التعبير عن الأعراض والأدواء)، وقد مَثَّلَ لَهُ بأفعال كالفعل (بَرِقَ) في قوله تعالى: ﴿ھ ھ ے ے﴾ [القيامة:٨].

ومن دلالاته كذلك (التعبير عن حالة فسيولوجية)، كما في الفعل (أَذِنَ) في قوله تعالى: ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ﴾ [الانشقاق:٢] بمعنى: استمعت[٦٤]، و(التعبير عن حالة بيولوجية)، مَثَّلَ لهذا بالفعل (يكبر) الوارد في قوله تعالى: ﴿ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ﴾ [النساء:٦]، والدلالة على سلوك اجتماعي وَمَثَّلَ لَهُ بالفعل (يحنث)، كما في قوله تعالى: ﴿ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ﴾ [ص:٤٤]؛ فالحنث: هو الذنب العظيم[٦٥]، و(الدلالة على التلاشي) وَمَثَّلَ لها بالفعل (نَفِدَ) في قوله تعالى: ﴿ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ﴾ [الكهف:١٠٩]، و(الدلالة على البقاء) وَمَثَّلَ لها بالفعل (لَبِثَ) في قوله تعالى: ﴿ ﴾ [البقرة:٢٥٩]،

و(الدلالة على الفســـاد) التي مَثَّلَ لها بالفعل (حَبِطَ) وغيره، في قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الحجرات:٢] [٦٦]، وغيرها من الدلالات.

نلحظ من هذه الدلالات التي ذكرها الشمسان أَنَّ الأفعال متصلة اتصال تام داخل السياق، وهذا الاتصــال هو الذي يحدد دلالاتها، قال في ذلك: ((فالأفعال خارج الســياق لا يســهل تحديد صــفتها من حيث التعدي واللزوم، وهذهِ الصّفة جزء من دلالاتها التي لا تتضّح جلية تامة إِلَّا في السياق، ونقصد الســياق بمعناه العام الذي يشــمل دلالة النصّ المتصــلة بالمعجم، وما يوجّه هذهِ الدلالة من ملابســات خارجية، كالظرف التاريخي والجغرافي والمناسبات المتصلة به))[٦٧].

فدلالات الشمسان كانت أَغلبها ذات مصطلحات علمية متصلة بـــ(أفعال النفس)، سواء كانت منها السـيكولوجية أو الفسـيولوجية التي ذكرناها سـابقًا؛ فكان محور دراسـة هذهِ الأفعال ودلالاتها هو (القُرآن الكريم).

أَمّا الباحث عوني إدريس فقد ذكر الدلالات التي خَصَّ بها الوزنين (فَعَلَ، وَفَعِلَ)، وهي تتمثل بدلالة الحركة، مثل: (مَكَثَ)، وزيادة الحركة، مثل: (عَجِلَ)، وهدوء الحركة، مثل: (سَــكَنَ)، وحركة الليل، مثل: (مَالَ)، وحركة الدائرة، مَثَّلَ لها بالفعل (دَارَ)، والحركة المضـطربة، مثل: (خَفِقَ)، ودلالة الظهور، مثل: (بَرَزَ)، ودلالة الدخول والاختفاء، مثل: (وَلَجَ)[٦٨].

فهذهِ الدلالات جميعها تُعبّر عن الوزنين (فَعَلَ، وفَعِلَ)؛ فدلالات عدم الحركة، وهدوء الحركة، وحركة الدائرة، والحركة الأفقية، ودلالة الظهور، والدخول، والاختفاء، كُلّها تُعبّر عن الوزن (فَعَلَ) مفتوح العين، أَمّا دلالة (زيادة الحركة والحركة المضــطربة) فيعبر عنها الوزن (فَعِلَ)، علمًا أَنَّ هذهِ الدلالات لم يكن الباحث أوّل من ذكرها؛ فقد ذكرها قبله القدماء، ومنهم ابن باشــاذ (ت٤٦٩ه) في مقدمته[٦٩].

نلحظ مِمَّا ذكر أَنَّ دلالات هذهِ الأوزان التي ذكرناها تدخل جميعًا في ضــمن باب الفعل اللازم عند العلماء – قدماء ومحدثين –، كذلك نلحظ أَنَّ الدلالات التي كانت غالبة عند أكثر العلماء هي دلالة الأفعال الدّالة على وزن (فَعِلَ) تتمثل في ما دَلَّ على عارض أو طارئ، أَمّا دلالة وزن (فَعَلَ) فقد تمثلت عند الأكثر بالأفعال الدّالة على الحركة، أَمّا وزن (فَعُلَ) فكانت دلالته تكون في ضــمن الأفعال الدّالة على الســجية أو الطبيعية، ويبدو لي أَنَّ هناك جامعًا لدلالات هذه الأوزان، وهو ما يدخل في ضمن (أفعال النفس)؛ فمرجع أفعال هذه الدلالات جميعها تصدر من مصدر واحد خاص بالفعل الذي يقوم به الإنسان.

ومن المحدثين من صَــنَّفَ هذهِ الضــوابط أو الاشــتراطات التي تلزم الفعل من الناحية الدلالة تحت مسمى الضوابط الدلالية؛ فقال عنها: ((إذ يتميز اللازم بما دَلَّ على صفة، أو عرض، أو لون، أو حلية، أو نظافة، ويمكن تصنيف هذهِ الضوابط تحت المجالات الآتية:

- الفيزيولوجية، نحو: عَوُرَ، سَمُنَ، قَصُرَ.

- البيولوجية، نحو: جَنُنَ، شَجُعَ، قَشْعَرَّ.
- الفيزيائية، نحو: أحمرَّ، أحمارّ، وأبيض.
- الطارئة، نحو: رَجِفَ، ونَجِسَ، وارْتَعِش))[٧٠].

أَمّا الباحث عوني إدريس أبو لحية فقد ذكر فضــلًا عن أوزان الفعل اللازم ودلالاته، علامتين جديدتين لتلك الاشتراطات، وهما تتضحان بقولهِ: ((الفعل اللازم يُعرف بقياسهِ على مثلهِ؛ فمثلًا: الفعل (ذَهَبَ) يُعَدُّ فعلًا لازمًا؛ لأَنَّ مثلهُ لازم...، ويتبيّن من خلالِ الســؤال عن الفعلِ؛ فمثلًا: الفعل (ذَهَبَ) نقول: من ذَهَبَ؟ يُجاب: مُحَمَّدٌ))[٧١].

مِمَّا تقدّم من اشــتراطات الوزن والدلالة للبنية المجردة لم تكن دراســات المحدثين بعيدة عَمَّا قدمهُ الأقدمون، سوى في بعض التفصيلات المتعلقة باستنباط دلالات يمكن وصفها بالجديدة أصبحت من سمات الفعل اللازم، ويظهر ذلك بوساطة الآتي:

الأوزان التي اتفق المحدثون مع القدماء على أَنَّها لازمة هي: (فَعُلَ، فَعَلَ، فَعِلَ، أَفْعَلَ، افْعَنْلَلَّ، افْعَوْعَل، افْعَنْلَلَ، افْعَنْلى، اسْــتَفْعَل، انْفَعَل، تَفَعْلَلَ، فَوْعلَّ، تَفَاعَل، تَفَعَّل، افْتَعل، تَمَفْعَل، تَفَيْعَل، تَفَعْلى، تَفَوْعَل).

أَمّا دلالات هذه الأوزان فيمكن القول: إِنَّها جاءت في صــورتين، الأولى: جاءت متوافقة مع الدلالات التي ذكرها القدماء، كالدلالات الطبيعية، أو الســجية، أو الألوان، أو دلالات الأعراض والأدواء، أَمّا الصورة الثانية فهي ما استحدثه الباحثون من معاني أصبحت سمة من سمات اللازم، وهي الدلالات (الســيكولوجية، والفســيولوجية، والبيولوجية، والفيزيائية، ودلالة الحركة والظهور، ودلالة الدخول والاختفاء، ودلالة الدائرة، ودلالة زيادة الحركة، وغيرها من الدلالات).

وعلى غرار ما تقدّم من دلالات الأبنية المجردة فقد وضع القدماء دلالات لبنية اللازم المزيدة، من ذلك دلالة الوزن المزيد (افْعَلَلَّ)؛ فدلالة هذا الوزن هي – المبالغة – قال ابن عقيل: ((ويجيء بناء (افْعَلَلَّ) للدلالة على المبالغة، نحو: اشْمَعَلَّ في شيه، واشمأزَّ، واطْمَأَنَّ، واقْشَعَرَّ))[٧٢].

أَمّا وزن (افْعَنْلل) فقد عدوه القدماء كذلك من الأوزان اللازمة، ومن دلالاته: مطاوعة بناء (فَعْلَلَّ)؛ فقد قال ابن عقيل عن دلالة هذا الوزن: ((ويجيء بناء (افْعَنْلل) لمطاوعة بناء فَعْلَلَ أيضًــا، نحو: حَرْجَمت الإبل فَأَحْرَنْجَمَت))[٧٣].

أَمّا المحدثون فقد ذكروا الدلالات بتصــور انطوى على تفســير جديد أســماه بعض منهم بـ(الانعكاسية)، ومنهم الشمسان، فقد ذكر لهذا الوزن دلالة تحت مسمى (الدلالة الانعكاسية)[٧٤]، وذكر فعل لهذا الوزن وهو (اشْمَأَزَ)، وَمَثَّلَ لَهُ بقولهِ تعالى: ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ﴾ [الزمر:٤٥]، والشمز: نفور النفس من شيء تكرههُ، واشمأزت: نفرت[٧٥]؛ فقال: ((الذي نذهب إليه أَنَّ اشْمَأَزَّ هذا انعكاسي فعل لم يحفظ لنا، وهو شمأَزَّ نفسهُ؛ أي: جعل نفسهُ تَشْمأَزَّ))[٧٦].

وقد ذكر المحدثون هذا الوزن ودلالاته في ضمن قسم الأبنية التي بها ينماز الفعل اللازم[٧٧]، وقد وضع الباحث عوني إدريس أبو لحية هذا الوزن كذلك في ضمن الأوزان التي تدخل تحت دلالة المطاوعة قال في دلالات أبنية الفعل اللازم: ((وقد تأتي على دلالة المطاوعة أبنية عديدة، منها: افْعَلَلَّ، مثل: اطْمَأَنَّ، بمعنى: اطمأَنَّ نفسه[٧٨]))[٧٩]، وقال في دلالة المطاوعة: ((المطاوعة وتسمى أيضًا (الانعكاسية)، والمقصود بالانعكاسية؛ أي: إنَّ فِعْل الفاعل ينعكس عليه هو نفسه؛ وكأنَّ الفاعل هو الذي يفعل بنفسه دون غيره، فهو يُعَدُّ الفاعل والمفعول به من جهة واحدة))[٨٠].

أَمّا وزن (افعنلل) اللازم فذكر المحدثون أَنَّ هذا الوزن يدلّ على الحركة والامتناع، مثل: (احْرَنْجم) التي تعني اجتماع الإبل، و(اقعنسس) التي تعني (الامتناع)، فهذه الدلالة اكتسبها الوزن بوساطة هذهِ الأفعال، وهذهِ تسمى بدلالة البناء؛ وذلك لأَنَّ الفعل المزيد لَهُ معنيان معنى تمثلهُ مادة الفعل الأساسيّة، والمعنى الثانية هو معنى البناء[٨١]، وهناك من أعطى دلالة (المطاوعة) لهذهِ الأوزان[٨٢].

أَمّا الأوزان الرباعية المزيدة الأخرى وهي: (اسْتَفْعَل، وأفْعَل، وانْفَعَل) فهي لازمة، وقد أشار إليها ابن هشام، وذكرها من ضمن الأمور العشرين التي يكون معها الفعل قاصرًا، وقد ذكر دلالات هذهِ الأوزان ومنها: الدلالة على القول، التي يدلّ عليها وزن (اسْتَفْعَل)، والدلالة على المطاوعة، تكون للوزن (انْفَعَل)، أَمّا وزن (افْعَل) فيكون للتحوّل[٨٣]، فهذه هي الدلالات التي ذكرها القدماء لهذه القدماء لهذه الأوزان، أَمّا المحدثون فمن الدلالات التي ذكروها لهذه الأوزان هي الدلالة على الصيرورة، مثلًا: التي خُصَّ بها وزن (أَفْعَلَ)، وفي ذلك قال الدكتور خليل إبراهيم العطية عن وزن (أَفْعَلَ): ((كونه على أفْعَل، بمعنى: صارَ صاحب شيء...، نحو: أحْصَدَ الزرع، إذا صارَ ذا حصاد))[٨٤]، وقد ذكر الباحث عوني إدريس أبو لحية دلالة كُلّ من وزن (اسْتَفَعَل، وانْفَعَل)، وهي (المطاوعة)؛ إذ قال: ((وقد تأتي على دلالة المطاوعة أبنية عديدة، ومنها: اسْتَفْعل، وهو طلب الفعل، ويكون المطاوع فيه على مثاله قبل أَنْ تلحقهُ الزيادة، إذا كان المطلوب من فعلهِ، مثل: اسْتَقَرَ، بمعنى: أَقَرَّ نفسهُ...، وانْفَعَل، مثل: انْكَسَرَ))[٨٥]، وكذلك البقية من المحدثين فقد ذكروا المعاني نفسها لهذه الأوزان[٨٦].

خلاصة ذلك نلحظ أَنَّ القدماء والمحدثين من العلماء قد وضعوا أوزانًا ودلالاتٍ لتمييز الفعل اللازم من المتعدي، فهذه الأوزان ودلالاتها مثّلت اتجاهًا بارزًا مُيِّزَ بوساطته الفعل اللازم.

فكما لاحظنا أَنَّ المحدثين قد كسوا هذه الأبنية دلالات جديدة، استوحت بوساطة السياق الذي يرد فيه البناء، كالدلالات التي أعطاها الشمسان لبعض الأوزان؛ لذلك شكلت هذه الأبنية ودلالاتها محورًا بارزًا من المحاور الكثير في تحديد نوع الفعل داخل السياق، وعلى الرغم من كُلّ هذهِ المحددات أو الاشتراطات، إلَّا أَنَّهُ هناك من المحدثين من لم يجعلها فيصلًا قاسمًا لتمييز ما هو لازم؛ متخذًا من مرونة اللّغة وعدم وجود قاعدة شاملة يمكنها أَنْ تفصّل فصلًا تامًا بين جوانب موضوع معين حجّة لما ذكره؛ فقال الدكتور صلاح السيد: ((ليست العلاقة بين المتعدي واللازم قائمة على سياج من حديد؛ فلا يبرح كُلّ قسم مكانه، كلا؛ ولكن الصلة بينهما مرنة ونهرهما يتداخل؛ فاللّغة العربيّة مِمَّا لها حصبٍ ووسعٍ؛ حيث نرى اللازم قد صارَ متعديًا ناصبًا للمفعول به بنفسهِ، كما نشاهد

المتعدي القوي قد صـارَ لازمًا...، وليسـت هذهِ الصـلات بلا ضـابط ولا هدف تُغيّر كما تُريد وفي أي وقت تشـاء، وإنَّما المقام وفحوى الأسـلوب هو الذي يحيل المتعدي [على] لازم واللازم متعديًا))[٨٧]؛ فالباحث ذكر أَنَّ هناك ضوابط محددة لكُلّ فعل؛ ولكن أَحيانًا يقتضي كلًا من المقام والأسلوب الخروج عن هذهِ الضوابط؛ تماشيًا مع السياق.

كذلك من المحدثين الذين ذكروا عدم كفاية هذهِ الضـوابط أو الاشـتراطات الدكتور يوسـف عليان، وهذا يتضّـح بقولهِ: ((خُلاصـة الأمر: يمكن التصـريح بأَنَّ الضـابط الصـحيح هو الاسـتعمال اللّغوي بمفرداته وتراكيبه الواردة عند العرب؛ وبناء على هذا كُلّه نحتاج إلى البحث عند مرجعية أكثر دقة وأكثر ثقة، ولا تتأثر بالذوق الفردي، هذهِ المرجعية يجب أَنْ تكون كتب النّحاة الأئمة واللغويين الأئمة؛ ولعلَّ في معجمات اللّغة الغنى وسـداد العوز))[٨٨]؛ فالدكتور يوسـف عليان ذكر الاشـتراطات جميعها التي ذكرها القدماء؛ ولكنَّهُ ذكر عدم كفايتها وحدها؛ بل يجب الرجوع إلى كتب النّحاة من القدماء والمعاجم اللّغوية؛ وذلك لأَنَّ في هذه الكتب والمعاجم ما يضـع الفعل بموضـعه المناسـب؛ لأَنَّ الفعل إذا كان لازمًا يكون لَهُ معنى، والفعل نفسه إذا تعدّى يكون لَهُ معنى آخر[٨٩].

الخاتمة:

توصلت في نهاية البحث إلى عددٍ من النتائج، أَبرزها:

١. إنَّ ما كان على وزن (فعل) مِمَّا كانت عينه مفتوحة أو مكسـورة فإنَّهُ يكون لازمًا ومتعديًا؛ ولكن ما كان على الوزن نفسهن بضمّ عينه فإنَّهُ لا يكون إلَّا لازمًا.

٢. إنَّ العلماء – قدماء ومحدثين – لم يكتفوا بأبنية الفعل وحدها في تمييز الفعل من حيث تعديه ولزومه؛ ولكن عدّوها ركنًا بارزًا من الأركان التي يجري بها تحديد نوعية الفعل.

٣. أعطى المحدثون دلالة جديدة لوزن (فَعُلَ) المضـموم العين غير الدلالة على السـجية، وهي الدلالة على أفعال المدح والذم، وجعلوه دليلًا على مرونة اللّغة، وعدم تقييدها بمحددات ثابتة.

٤. ذكر المحدثون دلالات جديدة متصـلة بالسـياق للوزن (فعَل) المكسـور العين ومفتوحها مثل الدلالة على حالة سيكولوجية أو الدلالة على السكون أو الظواهر.

٥. على الرغم من هذهِ الضـوابط المحددة لنوعية الفعل، إلَّا أَنَّ المقام والأسـلوب أَحيانًا يقتضـيان الخروج عن هذه الضوابط؛ تماشيًا مع السياقِ.

الإحالات:

(١) ينظر: رؤية جديدة في الصرف العربيّ: ١٣.
(٢) ينظر: التعدي واللزوم في العربيّة مع تحقيق فعلت وأفعلت: ٢٨، وقضايا التعدي واللزوم في الدّرس النحوي: ١٩، وبحث في فلسفة التعدي واللزوم في اللّغة العربيّة: ١٥-١٨، والخصال التي تعدي الفعل اللازم: ٩، وينظر: الأفعال العربيّة المتعدية بالحرف من منظار اللّغة الأجنبية اللّغة الماليزية نموذجًا: ١٧٣، ودلالة التعدية واللزوم في الأفعال سورة المؤمنون أنموذجًا: ٨.
(٣) الكتاب: ٣٨/٤.
(٤) المقتضب: ٢٠٩/١.
(٥) مغني اللّبيب: ٦٧٤/٤-٦٧٧.
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٥٠/٢، وشرح شذور الذهب: ١٦٣/٢، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤٣/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٦٤/١، وهمع الهوامع: ٨/٣.
(٧) التعدي واللزوم في العربيّة مع تحقيق فعلت وأفعلت: ٢١.
(٨) قضايا التعدي واللزوم في الدّرس النحوي: ١٩، وينظر: الممتع في التصريف: ٢٨١/١.
(٩) ينظر: الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ٢٧-٨٥.
(١٠) الكتاب: ٣٨/٤، وينظر: المقتضب: ٧٨/١-٨٦، ١٢٧/٢.
(١١) ينظر: الكتاب: ١٧٧/١.
(١٢) المقتضب: ٧٨/١.
(١٣) ينظر: المقتضب: ٨٦/١.
(١٤) ينظر: أبنية الفعل بين التعدي واللزوم الفعل اللازم أنموذجًا: ٦٨٥.
(١٥) ينظر: فعول مصدر لفعل المتعدي بين أقوال النّحاة والاستعمال اللّغوي قراءة في لسان العرب لابن منظور: ٥٥٥.
(١٦) ينظر: مغني اللّبيب: ٦٧٤/٤.
(١٧) تعدي الفعل ولزومه دراسة نحوية صرفية مع أمثلة تطبيقية في القُرآن الكريم: ١٦٧.
(١٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٩.
(١٩) المصدر نفسه: ١٩٩.
(٢٠) ينظر: فلسفة اللزوم والتعدي في العربيّة: ١٤.
(٢١) ينظر: التعدي واللزوم بين الدّرس النحوي والتطبيق اللّغوي: ١٥، والفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ٧٤.
(٢٢) ينظر: بحث في فلسفة التعدي واللزوم في اللّغة العربيّة: ١٥-١٨، وتعدي الفعل ولزومه دراسة نحوية وصفية مع أمثلة تطبيقية من القُرآن الكريم: ١٦٧، وفلسفة اللزوم والتعدي في العربيّة: ١٤، وتعدي الفعل ولزومه في صحيح البخاري دراسة وصفية تحليلية: ٢٠، والتعدي واللزوم بين الدّرس النحوي والتطبيق اللّغوي: ١٥، وجدلية الفعل المتعدي واللزوم: ٣٦-٣٧، والصعوبات في استعمال حروف الجرّ في اللّغة العربيّة في الأفعال اللازمة والمتعدية لدى الدارسين الملايويين دراسة وصفية تحليلية: ١٨-١٩، والخصال التي تعدي الفعل اللازم: ٩.
(٢٣) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: ١١٤.
(٢٤) ينظر: تعدي الفعل ولزومه دراسة نحوية وصفية مع أمثلة تطبيقية من القُرآن الكريم: ١٩٩.
(٢٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٦٢١/٢.
(٢٦) الكتاب: ٥٦/٤.
(٢٧) الكتاب: ٥٧/٤.
(٢٨) ألفية ابن مالك: ٢٨/١.
(٢٩) مغني اللّبيب: ٦٧٤/٤-٦٧٧.
(٣٠) ينظر: الكتاب: ٥٦/٤-٥٧، ٦٠.
(٣١) ينظر: مغني اللّبيب: ٧٦٤/٤-٦٧٧، وشرح ابن عقيل: ١٥٠/٢، وشرح شذور الذهب: ١٦٣/٢.
(٣٢) الصاحبي في فقه اللّغة العربة ومسائلها: ١٦٩/١.
(٣٣) الممتع الكبير في التصريف: ١٢٤/١، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢٤٠/١.
(٣٤) ينظر: الأفعال المتعدية واللازمة بين العربيّة والانكليزية دراسة تطبيقية في ترجمة آيات مختارة من سورة الرعد: ٢٥.
(٣٥) اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ٢١/١.
(٣٦) ينظر: التعدي واللزوم في العربيّة مع تحقيق فعلت وأفعلت: ١٩.
(٣٧) المصدر نفسه: ٢٠، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٣/٧.

(٣٨) التعدي واللزوم بين الدّرس النحوي والتطبيق اللّغوي: ١٣.
(٣٩) ينظر: تعدي الفعل ولزومه في صحيح البخار دراسة وصفية تحليلية: ٢١، وينظر: الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ٣١-٣٠.
(٤٠) قضايا التعدي واللزوم في الدّرس النحوي: ٢٠.
(٤١) بحث في فلسفة التعدي واللزوم: ١٦.
(٤٢) ينظر: همع الهوامع: ٨٠/٢، ومغني اللّبيب: ٦٧٤/٢-٦٧٧، وبحث في فلسفة التعدي واللزوم: ١١.
(٤٣) تعدي الفعل ولزومه دراسة نحوية وصفية مع أمثلة تطبيقية من القُرآن الكريم: ١٦٣.
(٤٤) أثر التعدي واللزوم في تنوع المصادر الثلاثية: ٨.
(٤٥) ينظر: مغني اللّبيب: ٤٩٠/١.
(٤٦) ينظر: تعدي الفعل ولزومه دراسة نحوية وصفة مع أمثلة تطبيقية من القُرآن الكريم: ١٦.
(٤٧) نتائج الفكر في النحو: ٣٢٥، وينظر: تعدي الفعل ولزومه دراسة نحوية وصفية مع أمثلة تطبيقية من القُرآن الكريم: ١٦٣.
(٤٨) تعدي الفعل ولزومه دراسة نحوية وصفية: ١٦٥.
(٤٩) ظاهرة التعدي واللزوم بين القدماء والمحدثين: ٥١
(٥٠) فلسفة تعدي واللزوم في العربيّة: ١٦.
(٥١) التعدي واللزوم بين الدّرس النحوي والتطبيق اللّغوي: ١٣، وينظر: تعدي الفعل ولزومه في صحيح البخاري دراسة وصفية تحليلية: ٢١.
(٥٢) الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ٢٨.
(٥٣) السيكولوجية: هي اسم مؤنث منسوب إلى سيكولوجي، وهي تعني: نفسانيين ونفسي، وهي كلمة خاصة بعلم النفس. ينظر: معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: ١١٤٩/٢-١١٥٠.
(٥٤) مجاز القُرآن: ٤٤/٢.
(٥٥) الكامل: ٢٩٩/٢، وينظر: الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ٢٩.
(٥٦) الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ٢٩.
(٥٧) العين: ٢٦٨/١.
(٥٨) المصدر نفسه: ٧٣/٢.
(٥٩) المحيط في اللّغة: ٣٠٤/١.
(٦٠) ينظر: الصحاح في اللّغة: ٢٣٠/١، والقاموس المحيط: ١٣٧/٢، والمخصص: ٣٨٤/١.
(٦١) الفسيولوجيا: تعني علم وظائف الأعضاء. معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: ٣٧٨١/٣.
(٦٢) ينظر: الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ٣٣-٣٤، والصحاح: ٣٤٦٢/٦.
(٦٣) ينظر: أوزان الأفعال ومعانيها: ١٩٨.
(٦٤) ينظر: الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ٧٢-٧٩.
(٦٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧، والتقفية في اللّغة: ٢٢٦.
(٦٦) ينظر: الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ٨٠-٨٢.
(٦٧) المصدر نفسه: ١٣.
(٦٨) ينظر: تعدي الفعل ولزومه في صحيح البخاري دراسة وصفية تحليلية: ٢٤.
(٦٩) ينظر: المقدمة المحسبة: ٣٦٥.
(٧٠) جدلية الفعل المتعدي واللازم: ٣٦-٣٧.
(٧١) تعدي الفعل ولزومه في صحيح البخاري دراسة وصفة تحليلية: ٢٠.
(٧٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٦٥/٤.
(٧٣) المصدر نفسه: ٢٦٠/٤.
(٧٤) ينظر: الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ١٣٢.
(٧٥) ينظر: تهذيب اللّغة: ٣٠٨/١١، والفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ١٣٢.
(٧٦) الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ١٣٢.
(٧٧) ينظر: التعدي واللزوم في العربيّة: ٢١، وتعدي الفعل ولزومه دراسة نحوية وصفية مع أمثلة تطبيقية من القُرآن الكريم: ١٦٦.
(٧٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٨/٢.
(٧٩) تعدي الفعل ولزومه في صحيح البخاري دراسة وصفية تحليلية: ٢٥-٢٦.

(٨٠) تعدي الفعل ولزومه في صحيح البخاري دراسة وصفية تحليلية: ٢٥.
(٨١) ينظر: الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه: ٩١.
(٨٢) ينظر: تعدي الفعل ولزومه في صحيح البخاري: ٢٦، وتعدي الفعل ولزومه دراسة نحوية وصفية: ١٦٦، وجدلية الفعل المتعدي واللازم: ٣٧١.
(٨٣) مغني اللّبيب: ٦٧٥/١.
(٨٤) التعدي واللزوم في العربيّة مع تحقيق فعلت وأفعلت: ٢.
(٨٥) تعدي الفعل ولزومه في صحيح البخاري: ٢٦.
(٨٦) ينظر: الخصال التي تعدي الفعل اللازم: ٩، وأبنية الفعل بين التعدي واللزوم أنموذجًا: ٢١، والتبادل النحوي بين اللازم والتعدي دراسة تطبيقية على سورة المزمل: ٢.
(٨٧) بحث في فلسفة التعدي واللزوم في اللّغة العربيّة: ١٨.
(٨٨) جدلية الفعل المتعدي واللازم: ٤٩.
(٨٩) ينظر: معجم الأفعال المتعدية اللازمة: ١١٢.

المصادر والمراجع:

القُرآن الكريم.

أوّلًا: الكتب:

١. ألفية ابن مالك، ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢ه)، تحقيق: سلمان العُيوني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، د.ط، د.ت.
٢. بحث في فلسفة التعدي واللزوم في اللّغة العربيّة، صلاح عبدالعزيز علي السيد، مكتبة الرضا، طلخا، ط١، ١٩٩٠م.
٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدّين المرادي (ت٧٤٩ه)، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان، دار الفكر العربيّ، ط١، ٢٠٠٨م.
٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت٧٦٩ه)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدّين الأشموني، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٦. شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦ه)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدّين عبدالحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ط، ١٩٧٥م.
٧. شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١ه)، محمد بن عبدالمنعم الجوجريّ، تحقيق: د. نواف بن جزاء، السعودية، ط١، ٢٠٠٤م.
٨. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣ه)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٩. الصاحبي في فقه اللّغة ومسائلها، أحمد بن فارس (ت٣٩٥ه)، تحقيق: محمد علي البيضون، دار الكتب العملية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
١٠. الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، الجوهري (ت٣٩٣ه)، تحقيق: أحمد عبدالغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
١١. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠ه)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٣م.
١٢. الفعل في القُرآن الكريم تعديته ولزومه، إبراهيم سليمان رشيد الشمسان، كليّة الآداب، جامعة القاهرة، مصر، د.ط، ١٩٨٦م.
١٣. القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ت٨١٧ه)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥م.
١٤. قضايا التعدي واللزوم في الدّرس النحوي، إبراهيم سليمان رشيد الشمسان، دار المدنيّ للطباعة والنشر، جدة، ط١، ١٩٧٨م.
١٥. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر (ت١٨٠ه)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
١٦. اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمام حَسّان، عالم الكتب، لبنان، ط٥، ٢٠٠٦م.

١٧.مجاز القُرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢٠٩ه)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، ١٩٦٢م.
١٨.المحيط في اللّغة، الصاحب بن عباد (ت٣٨٥ه)، تحقيق: الشّيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٤م.
١٩.المخصص، أبو الحسن، بن سيده (ت٤٥٨ه)، تحقيق: خليل إبراهيم جمال، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٢٠.معجم الأفعال المتعدية – اللازمة، د. هاشم طه شلاش، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٢١.مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت٧٦١ه)، تحقيق: مازن المبارك، ومجد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٢٢.المقتضب، محمد بن يزيد، أبو العبّاس المبرّد (ت٢٨٥ه)، تحقيق: عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.
٢٣.المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩ه)، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
٢٤.الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ت٦٦٩ه)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٢٥.نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي (ت٥٨١ه)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
٢٦.همع الهوامع، السيوطيّ (ت٩١١ه)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ط١، ١٩٨٠م.

ثانيًا: الأطاريح والرسائل الجامعية:

- الأطاريح:

٢٧.دلالة التعدية واللزوم في التعبير القُرآني، سعيد إبراهيم صيهود، أطروحة دكتوراه، بإشراف: د. فاخر هاشم الياسري، كليّة التربيّة للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٥م.

٢٨.- الرسائل:

٢٩.تعدي الفعل ولزومه في صحيح البخاري دراسة وصفية تحليلية، عوني إدريس أبو لحية، رسالة ماجستير، بإشراف: د. أحمد إبراهيم، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١م.
٣٠.التعدي واللزوم بني الدّرس النحوي والتطبيق اللّغوي، مراد غالب الذنيبات، رسالة ماجستير، بإشراف: د. علي الهروط، جامعة مؤتة، ٢٠٠٩م.
٣١.التعدي واللزوم في العربيّة مع تحقيق فَعَلت وأَفْعَلت لأبي حاتم السجستاني، خليل إبراهيم العطية (ت١٩٩٨م)، رسالة ماجستير، بإشراف: د. رمضان عبدالتواب، كليّة الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٦٩م.
٣٢.الصعوبات في استعمال حروف الجرّ في اللّغة العربيّة في الأفعال اللازمة والمتعدية لدى الدارسين الملايويين دراسة وصفية تحليلية، نور المجيدة بنت فغيران، رسالة ماجستير، بإشراف: د. محمد حسن عواد، الجامعة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٢م.

ثالثًا: البحوث والمجلات:

٣٣.الأفعال العربيّة المتعدية بالحرف من منظار اللّغة الأجنبية اللّغة الماليزية نموذجًا، ياسر بن إسماعيل، وراضية بنت صالح، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.
٣٤.الأفعال المتعدية واللازمة بين العربيّة والإنكليزية دراسة تطبيقية في ترجمة معاني آيات مختارة من سورة الرعد، عمر محمد الأمين، مجلة العلوم العربيّة والإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الأوّل، جامعة القصيم، ٢٠١٩م.
٣٥.جدلية الفعل اللازم والمتعدي، د. يوسف عليان، مجلة أربد للبحوث، العدد الرابع عشر، إربد، ط٢، ٢٠١١م.
٣٦.الخصال التي تعدي الفعل اللازم، فائزة بنت عمر بن علي المؤيد، مجلة الدراسات اللّغوية، المجلد الرابع، السعودية، ط١، ٢٠٠٢م.
٣٧.فُعُول مصدر للفعل المتعدي بين أقوال النّحاة والاستعمال اللّغوي: قراءة في لسان العرب لابن منظور، أيمن محمود محمد، مجلة كليّة دار العلوم، العدد الرابع والخمسون، كليّة دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.
٣٨.فلسفة اللزوم والتعدي في العربيّة، ناصر سعيد العفيفي، مجلة جامعة عدن، العدد التاسع عشر، ٢٠٠٨م.